اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 03-11-2010 رقم العدد: 13915 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 176 رقم القصاصة: 1

إعلامنا محل تقدير.. وله حضور متميز في مشروعنا الوطني الكبير

- قضاؤنا بخير وقضاتنا ليسوا ملائكة
- بيننا وبين مجلس القضاء تعاون ومشاريع مشتركة ومن يتصور غير ذلك يجهل الواقع
- سجّلنا مستوى عالمياً متميزاً في معايير النزاهة
- الانتقادات الحقوقية ضدنا غير محايدة وتستند على تنظيرات مجحفة وتصورات خاطئة وتنتهكها دولها المنتمية إليها
- الخلط بين «الموضوع» و «الإجراء» سبّب لبساً في بعض المفاهيم
- معضلة تأخر القضايا عالمية ونحن بالمقارنة من أفضل الدول إنجازاً

سمو الأمير عبدالعزيز بن ماجد وأعضاء الشعبة من العلماء و المشايخ

ثوابتنا الشرعية لا يمكن المساس بها فهي الحصن المنيع وطوق النجاة

اللجوء للتحكيم وتفعيل دوره عالمياً نتيجة التأخر الطبيعي في إجراءات التقاضي

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 03-11-2010 رقم العدد: 13915 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 176 رقم القصاصة: 2

(في الأحكام) ولا سلطان عليه في قضائه لغير سلطان الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. فهو إذا مستقل - فيما يصدره من أحكام - ولا يؤثر عليه في ذلك، ويجب أن نعي أهمية هذا القيد المهم حتى لا يلتبس علينا مفهوم الاستقلال، وقد توسع البعض في مفاهيم الاستقلال وجلب نظريات لم تأخذ بها الدول التي نشأت فيها مفاهيم الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية، وتكمن المشكلة عندما يتحدث غير المختص في مسائل قانونية خاصة في هذه المسألة المتعلقة بالقانون الدستوري، ونظرية الاستقلال القضائي في منتهى الدقة، والتوسع فيها أو التحدث في شأنها دون خلفية كافية يخلط كثيراً من الأوراق، ويرتد سلباً.

كما تحدث العيسى عن بعض الانتقادات الحقوقية التي توجه لقضاء المملكة وقال: قد حصرت ما تيسر لي من ذلك، ووجدت أن ما يقارب 80% منها تنتهكها دول غربية مصنفة على ما درج في العرف السياسي على أنها في طليعة التحضر والنموذجية في تصنيف دولة القانون، وهذه الانتقادات غير محايدة ولا تعدو كونها تنظيرات مجحفة وتصورات خاطئة، وقد أتانا بعض من تكلم في هذا فوضحت له الأمور فقال لم أكن أعرف عن هذه التفاصيل، إذا نحن نعاني من مشكلة عدم إيضاح الصورة الصحيحة لقضائنا، وكشف العديد من الشبهات التي ظلت مع الأسف عالقة ولا يزال بعضها عالقاً في أذهان بعض المنظمات الحقوقية، وبعضها (متى تركنا الأمر) تأثر على الصورة الذهنية المتلقي في الخارج وهو الخالي الوفاض من أي مصدر منصف، أو على الأقل من مصدر مطلع، ولا أعظم جوراً (ونحن في سياق العدالة) من إصدار تقارير مبنية على معلومات أحادية الجانب، وهذا المنهج ينسف بالكلية النظريات الحقوقية في عدلها وإنصافها التي تدعي تلك المنظمات التحلي بها، ولا يعني هذا أننا بهذا التعاطي المنصف سنكون أداة في أيدي الغير يملون علينا الشروط والطلبات، فدولتنا لها سيادة ولها قضاء مؤسس على الشرع يمثل هويتها ومصدر اعتزازها، وأساس كيانها، ولم نزد بهذا الثبات والثقة بالله إلا توفيقاً وعزاً ورفعة والحمد لله.

والوزارة تخطو لتنفيذ مشروع خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء خطوات حثيثة، وقد قسمته أقساماً عديدة، منها قسم المباني والتجهيزات والقسم الفني، فالمباني والتجهيزات ستشمل محاكم عصرية ذكية، وقد استفدنا من المباني والرسومات والتصاميم الأجنبية وتفاصيل بنيتها التحتية، ووجدنا بعض النماذج متميزة - وهي قليلة جداً - وأفدنا منها ووضعنا بصمتنا الخاصة عليها. وقد أعلنت الوزارة عن أكثر من 30 مبنى وستعلن في القريب إن شاء الله عن حوالي 70 مبنى، وأعلنت عن مشاريع حاسوبية، والخطة الحاسوبية بدأت ثمارها بحمد الله فقد أطلقت الوزارة بوابتها الإلكترونية وأصبح بالإمكان تقديم صحائف الدعاوى إلكترونياً لدى المحاكم المرتبطة بالشبكة، وما لم يتم ربطه سيكون بالإمكان تعبئة النموذج ويكتفى به عند مراجعة المحكمة، وربط الباقي قريباً جداً إن شاء الله، وعملنا ربطاً تنسيقياً مع التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء، ولدينا طموح كبير نحو المحكمة الإلكترونية التي سيتم الترافع عن طريقها وستكون اختيارية، لأن المحاماة لدينا غير ملزمة فلا نلزم شخصاً غير ملزم بتوكيل محام بالترافع عن طريق البوابة وهو لا يحسن التعامل مع التقنية، وهذا سيعالج قريباً إن شاء الله ولو عبر مرحلة انتقالية.

وقال: إن الوزارة تقوم بتزويد المجلس الأعلى بتقارير إحصائية بالنتاجية القضاة والمحاكم، وستزود إمارات المناطق والجهات المختصة بإحصائيات بنوعية القضايا وطبيعتها بما يؤدي إلى علاج مسبباتها إن شاء الله.

وختم كلامه فيما يتعلق بمشروع الملك لتطوير مرفق القضاء بأن الأمور تسير وفق ما خطط لها تماماً ولم نرصد أي تقصير أو تأخير فمن المهمات المباني وهي ضمن ترتيب الوزارة الدقيق فيها، خاصة وأنها مباني عصرية ستكون بإذن الله لزمن قادم طويل، والمرحلة الانتقالية في المباني غير المناسبة لبعض المحاكم معالج بالاستئجار المناسب حتى إن بعض المحاكم طلبت منا شراء المباني المستأجرة والاكتفاء بها لتميزها، كما أن مشروع الملك - يحفظه الله - يشمل التقنية، والوزارة تسير فيها بخطى سريعة، وهي تعلن بصفة دورية عن منجز جديد فيها، ومن ذلك ما أعلنا عنه مؤخراً من تقديم صحائف الدعوى إلكترونياً عن طريق بوابة الوزارة للمحاكم المرتبطة بالشبكة، فضلاً عن تدريب كوادرنا البشرية بصفة مستمرة، ودربنا من كتاب العدل أعداداً غفيرة مشمولة

لا نريد أن نحيل «الجانب الإجرائي» في مسيرة العدالة إلى « متحف قضائي» والحكمة ضالة المؤمن

بخطة التدريب، والبقية في الطريق إن شاء الله، ولدينا خطة لتنفيذ التدريب القضائي ستكون نموذجية بإذن الله، كما تم تعيين كتاب عدل جدد خلال هذه السنة يمثلون تقريباً خمس عدد كتاب العدل، واخترنا إجراءات عمل كتابات العدل، وتمخض عن ملتقى قياداتهم الأول توصيات مهمة جرى اعتمادها وتعميمها وخدمت المواطن بشكل واضح، وكان من عملنا المناسب بحمد الله فحص بعض الصكوك التي تتطلب المراجعة والتدقيق، لقد أتاح لنا مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق الشيء الكثير، وأنا مطمئن عبر أن قافلته تسير - بعون الله وتوفيقه - في طريقها الصحيح، وقد أنهينا بعض المراحل قبل مدتها الزمنية.

وأسهب الوزير العيسى فيما سماه «معضلة يتحدث عنها الجميع وهي تأخير البت في القضايا»، وقال في إجابة له تعليقاً على ما طرحه في المحاضرة: هي مشكلة عالمية فقد تسمعون في قضايا خارج المملكة أن بين الجلسات في حدود نصف السنة، وغالبها قضايا رأي عام وذات طابع مستعجل ومع ذلك تتأخر، ولذلك تسمعون حرص غالب دول العالم على تفعيل دور «التحكيم» كبديل للقضاء، حيث هيأت له حشوداً تنظيمية «تشريعية ومؤسسية»، فضلاً عن مؤتمراته وملتقياته الدورية في غالب دول

احتطنا في توثيق زواج الصغيرات بإجراءات احترازية وصلاحيتنا التوثيق لا التشريع

العالم، والسبب في هذا كما هو مبين وموضح في الكتابات الحقوقية هو سرعة التحكيم في مقابل البطء المعتاد - والطبيعي - في إجراءات التقاضي، وهذه مسلمة عالمية لا جدل فيها، ومع هذا كله، فإن المملكة حسب الإحصائيات الاستطلاعية من أفضل الدول في إنجاز القضايا ولا أقول هذا ارتجالاً، والدليل هو المقارنة وتأكيد المعلومة متاح للجميع، بل إن بعض الدول الأوربية طالها بعض النقد من منظمات حقوقية على تأخير البت في قضاياها، ولا أعلم أن المملكة انتقدت لتأخير الإنجاز من قبل أي منظمة حقوقية، بل يجري الطرح منها حول أمور إجرائية وأحياناً موضوعية تمثل وجهة نظر هذه المنظمات، وفي بعض الأحيان تمثل توجهاتها السياسية والدينية وليس الحقوقية.

وتابع الوزير: المعلومة المؤكدة تشير إلى أننا من أسرع الدول في إنجاز القضايا، وهناك هامش تأخير لا يعالج بالعجلة، لأن عدد قضاة المملكة يتجاوز ضعف المعيار الدولي النموذجي لعدد القضاة، وأقصد بيد! حتى ما جمعنا من يدخل في مشمول عضوية السلك القضائي سواء القضاء العام أو الإداري أو لجان التسوية ذات الاختصاص القضائي، وغيرها من الجهات التي تحسب ضمن عضوية السلك القضائي، فإن العدد يقارب الأربعة آلاف قاض، والمعيار النموذجي هو 7رتا لكل مائة ألف.

وقال العيسى: إن مشروع الإصلاح الأسري أتى ثماراً طيبة أبهرت الجميع، ففي محكمة الضمان والأنكحة بجدة عن سبيل المثال فإن إحصائية حالات الطلاق السنوية للسعوديين (مستبعداً من الإحصائية من راجع زوجته) لا يتجاوز 2% وهذه إحصائية قدمها في فضيلة رئيس المحكمة والسبب ما يسره الله من جهود مكتب الإصلاح والتوفيق، التي رفعت الوزارة عن مشروع تنظيمه ويدرس حالياً في مجلس الوزراء، وقد أبدت فيه الوزارة رأيها من خلال مشروع متكامل من وجهة نظرها، ونحن على يقين بأن المنظم أدرى بترتيب الموضوع ولديه من الرؤية في الجانب التنظيمي ما ليس لدى الوزارة، والوزارة ترفع عن هذه المشاريع انطلاقاً من واجبها بموجب نظام القضاء حيث ألزمها بالرفع عن كل ما من شأنه الرقي بالمستوى اللائق بمرفق العدالة، ومن خلال إحصائياتنا فقد حد نظام الوساطة في بعض الدول من تدفق القضايا للقضاء بنسبة 90% وفي بعض الدول العربية حد بنسبة 40% والفرق أن الأول إلزامي والثاني اختياري، ولا أخفيكم أني دهشت للرقم الأول لولا أنه موثق.

وقال العيسى: إن كفاءتنا القضائية أثبتت قدرتها الكاملة على الاضطلاع بكافة القضايا والتصدي للنوازل الجديدة، وهناك بحوث للقضاة في قضايا معاصرة، تفوقت على كتابات قانونية بمسافات، وفي هذا السياق يحسن أن أشير إلى أن الوزارة معنية بتنفيذ التدريب القضائي ولديها خطة في هذا، كما أنها أيضا معنية بتدريب قطاع التوثيق (كتاب العدل)، ولدينا اتفاقيات تعاون مع عديد من الدول وسنستفيد منها إن شاء الله في الجانب الإجرائي لا الموضوعي، وأنا أؤكد على هذا التفريق حتى لا تلتبس الأمور علينا.

وشدد العيسى على أن القضاء السعودي سجل مستوى متميزاً ومهماً في معايير النزاهة ولا غرابة في ذلك فهو ينهل من معين الكتاب والسنة، وهو من أفضل أنظمة القضاء على مستوى العالمي في معايير النزاهة ومصادر المعلومات قريبة منكم، ولا سيما عن طريق الشبكة العالمية، وتستطيعون الاطلاع على ذلك بكل سهولة، ولا شك أن غالب ما يؤخذ على قضائنا يأتي من قبل منظمات حقوقية تبتسر تقاريرها ولا توثقها، ومع هذا فهي لا تناقش في تقاريرها شيئاً يتعلق بالنزاهة بل غالبه الأعم في شؤون إجرائية.

هذا وقد شهدت المحاضرة حواراً ساخناً وسط حضور حاشد، ضاقت به القاعة وفناؤها الخارجي، وكان أبرز المداخلين كتاب الصحف والإعلاميين الذين طرحوا استشكالاتهم حول القضاء وتطويره على وزير العدل الذي أجاب عنها بصدر رحب.

ففي مداخلة للدكتور عبدالرحمن البلوشي، عميد معهد تعليم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، حول قسم القضاء بالجامعة الإسلامية الذي سيمنح الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى قسم الأنظمة وعن خطة الوزارة للاستفادة منهما والاتفاق مع الجامعة على ذلك، قال الوزير العيسى: سعدت بهذا القسم وهو بلا شك سيعد خيارات اختيار القضاة وسيتيح للمجلس الأعلى للقضاء وهو المعني باختيار القضاة نخبة وطنية من هذه الجامعة المتميزة، ونرحب بكل ما فيه تواصل وتقارب تحقيقاً لخدمة الصالح العام، ولاسيما فيما بين مؤسسات الدولة الموسعة.

وفي مداخلة للأستاذ عبدالله السمري من وحدة الإعلام بالجامعة الإسلامية حول قضية تعريف المرأة في المحاكم وأنها من القضايا الشائكة التي قد يترتب عليها ظلمها عن طريق انتحال شخصيتها، قال الوزير: فيما يتعلق بالأقسام النسائية فهناك قرار صادر من مجلس الوزراء بإلزام الجهات الحكومية بإيجاد أقسام نسائية فيما يحتاج إلى ذلك، وهي ستخدم وتعزز خصوصية المرأة وسيتم احتواء ما أشرت إليه قريباً.

وفي مداخلة حول قصة استنطاق «الجني» في قضية القاضي المتهم بالفساد بمحكمة المدينة وأنها أعطت انطباعاً سيئاً ولم نسمع بياناً شافياً وماذا يمكن أن تفعل الوزارة لكي تعطي القضاة هيبتهم ولا تسمح بالإساءة لهم، وعن تأخير النظر في القضايا وبعضها يأخذ سنوات وهل القضاة المختصون للتحقيق مع الإرهابيين يكون قضاؤهم استثنائياً، قال العيسى: بالنسبة لتفاعل الوزارة وتفاعليها مع الإعلام هو في تقديري إيجابي ولا نعلم عن الإعلام في هذا إلا التبادل بالتفاعل الإيجابي، تحصل بعض التصعيدات الإعلامية، وتجعل من الصغائر كبائر، وتجعل من الحالات الفاردة قضايا كبرى، والله لم نعهد من إعلامنا إلا كل تعاون إيجابي.

وما تشير إليه في قضية المدينة هي أقوال طرحت والقضية قيد التحقيق، وقد أوضح بيان المجلس الأعلى للقضاء الذي أعلنته وزارة العدل ونشرته الصحف تفاصيل في الموضوع لا يحق لنا أن نزيد عليها، وقولكم بأنه غير شافٍ ولا كافٍ، فإني أقول مع تقديري لكم فقد وضع النقاط على الحروف، وأوضح الوزير أنه خصل إسهاب في الموضوع وصار الأخير إلى «قيل وقال»، ومع هذا فالقضاة ليسوا ملائكة.

وأضاف العيسى في جواب على سؤال آخر حول الموضوع بأنه «في كثير من تفاصيله المطروحة - لا يعدو كما قلناه: قيل وقال»، وإن كان أصل الموضوع محل تحقيق، ولا ننفي أبداً أنه حصل فيه ما يوجب هذا التحقيق، ولم يصدر منا نفي له مطلقاً، لكن نعتب على الإسهاب في أمر في طور التحقيق والتبين، والقضاة من قبل وعن بعد ليسوا ملائكة، وبكل حال، فإن موضوع قضية المدينة المنورة لا نقبله، والمدان سيأخذ جزاءه كائناً من كان، وفي هذا أحب أن أشير إلى أنه لا علاقة لنا في الوزارة بالتفتيش على القضاة ولا مساءلتهم عن أعمالهم.

وعلق الوزير قائلاً: الكلمة الإعلامية كلمة لها وزنها، ولها قيمتها، ولها نفاذها، ولها ذهابها وإيابها، ويجب أن تكون على قدر الكفاءات الإعلامية التي تحملها وهي بحمد الله تتمتع بالثقة والتقدير، نعم وبكل تأكيد لدينا مؤسسات إعلامية صحفية على مستوى من التميز والتأهيل يقودها صحفيون وإعلاميون وطنيون وما يصدر عن بعضهم أحياناً من المبالغة هي اجتهادات وأنا أتقبلها بصدر رحب ولكن لا بد أن يتقبل الإعلام العتب عليه بالحسنى في بعض الأحيان.

وتابع مجيباً على بعض فقرات السؤال المتعلقة بمهابة القضاء بقوله: نحمد الله فإن قضاة المملكة قد اكتسبوا هيبة ومهابة تزيد على غيرهم، وكل هذا من بركة علوم الشريعة الإسلامية وما تُجلل به حاملها من التقدير والمهابة، وأضاف على حديثه في هذا الموضوع بقوله: لإعلامنا حضور متميز في مشروعنا الوطني الكبير، وسيبقى إعلامنا متميزاً وراشداً -إن شاء الله- على العهد به.

وحول سؤال عن علاقة الوزارة بمجلس القضاء الأعلى، وما يذكر من تباين وجهات النظر في الصلاحيات بينهما منذ زمن طويل، واستمرار هذا التباين بعد التشكيل الجديدة لمجلس القضاء، وهل استمر هذا التباين خاصة مع الصلاحيات الجديدة لكل جهة بعد النظام الجديد، فالبعض يعتقد أن الخلاف تطور بعض الشيء، لأنه في فترة بداية تطبيق صلاحيات جديدة.

أجاب العيسى قائلاً: بيننا وبين المجلس تعاون وتكامل وهدفنا واحد، وبيننا وبينه تبادل في الرأي، وحوار إيجابي لا يتوقف، لأننا نسعى جميعاً لتحقيق هدف واحد: وأي اختلاف نو حصل فهو اختلاف مع النفس، ووزارة العدل عضو في مجلس القضاء فكيف نختلف؟ هل نختلف مع أنفسنا؟ الواقع أننا سعداء بالخطوات الإيجابية التي خطاها المجلس كما أن المجلس بلا شك يثمن خطوات الوزارة لا سيما فيما يتعلق بمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وقد عرضنا على المجلس قبل أيام العديد من خطط الوزارة في الإنشاءات والتقنية وكان المجلس مسروراً على وجه الخصوص من تعاون الوزارة مع المجلس في جانب الربط التفتيشي المتعلق بالتفتيش القضائي. وتلقينا خطاب شكر

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 03-11-2010 رقم العدد: 13915 رقم الصفحة: 25 مسلسل: 176 رقم القصاصة: 3

من المجلس على ذلك. ونحن نتشاور دوماً في كل المنجزات التي تحققت سواء في الوزارة أو المجلس، خاصة فيما يتعلق بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، ولولا ما وفق الله من هذا التعاون لما حصل هذا التقدم الملموس في هذا المشروع الطموح. ولا أخفيك فقد كنت بالأمس القريب في زيارة للمجلس وتبادلنا الرأي، ويا أخي كل ما يذكر في هذا إنما يتعلق في الحقيقة ببعض الاجتهادات في تفسير بعض نصوص التخلص. وهذا أمر طبيعي

قالت لي إحدى النساء : لا ترخص لنا بالمحاماة فنحن نمارسها عملياً، ولقينا من القضاة ترحيباً أكثر منك

جداً. بل ومن الظواهر الصحية وجود آراء واجتهادات. وكثيراً ما تتولد الأفكار والثراء المعرفي صنيا. بل والإبداع. ولكون هذه الأمور كما قلت ظاهرة طبيعية فإن كافة الدساتير والأنظمة الأساسية تتضمن آليات الحسم التخاصمي للاختلاف في تفسير النصوص، وهذا ما حصل بالفعل فقد تم الفصل في هذه الاجتهادات بأداة نظامية وبكل يسر وسهولة، ولا أخفيك فإن تبادل الرأي مع المجلس هو أمر نسعد به في الوزارة، وبيننا وبينه مشاريع مشتركة دشنت مؤخراً وهي التي ذكرت قبل قليل، وإن شئت قلت بيننا وبين أنفسنا مشاريع مشتركة وهذه هي الحقيقة، ومن يصور لك أخي الكريم أن هناك خلافاً بيننا، كما جاء تصويره في السؤال، يخفاه في واقع الحال حجم التعاون والتفاهم بيننا وبين المجلس فيما يخدم مصلحة مرفق القضاء، وبالأخص مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق، ونحن اليوم إزاء نقلة وانطلاقة أخرى سنتعاون بإذن الله لتحقيقها، ويكفي أنك قرأت ما نشر، قبل أسبوع على سبيل المثال فقط ما تم من التعاون بين الوزارة والمجلس في تدشين الربط الإلكتروني في أعمال التفتيش القضائي، وهذا منجز مهم من منجزات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء. وسيتلوه ما هو أكثر وأكثر بإذن الله.

لم يختلف - تأسيساً ومنهجاً - قرار هيئة كبار العلماء السابق في تدوين الأحكام عن لاحقه

وحول تأخر القضايا قال معاليه: القضايا التي تتأخر وتأخذ أكثر من السنة وقفت في القديم على بعضها، وأصابتني دهشة كيف تأخرت؟ فتبين أن سوادها الأعظم لدى الخبرة، تكون قضية كبيرة جداً وبالملايين وتأخذ الخبرة ستة أشهر مثلاً ثم ترفعها إلى المحكمة ثم ترد من الخصوم بقناعة القاضي، أو بقناعة القاضي وحده، لتعود للخبرة مجدداً، وأجزم أن أغلب ما يشار إليه هنا هو من هذا النوع، وما سواه من هامش التأخير لا يمثل ظاهرة بل قد تكون هناك أسباب أخرى، والتفتيش القضائي على تدنٍ وساق في متابعة القضايا، ومع أني مع نظرية أن: «العدالة البطيئة كالجور الفج»، وأن العدالة الناجزة مطلب الجميع، إلا أنه يفترض دراسة حالة كل قضية يعتقد الخصوم أو أحدهم أنها تأخرت بدون مبرر، وأنا على قناعة بأننا سنجد ما يبرر التأخير في غالبها الأعم، والنادر لا حكم له - لا شرعاً ولا منطقاً -. ويحسن أن أضيف في هذا أن القاضي يفترض إلا يتحمل من تبعة إنجاز المعاملة سوى ثلاثين بالمائة، وما سواه يتحمله غيره من الأعوان، ونحن نسعى لإعادة تأهيل المكتب القضائي بأسرع وقت، وتأهيله لن يكون بسرعة تأهيله، فالتأهيل سيكون برجال يحتاجون حسن اختيار وإجراءات نظامية في تعيينهم فضلاً عن تدريبهم وصقلهم.

وإجابة على سؤال عن غياب عنصر الشباب في مقابل غيرهم في شغل الوظيفة القضائية، ومعاناة المحامين وعدم وجود أماكن لهم بالمحاكم، قال الوزير العيسى: القضاة أكثرهم من الشباب حسب الإحصائية فالشباب هم الأكثر، فمثلاً الملازمون القضائيون 284 وهم شباب، وقضاة ب 377 وكلهم شباب، وقضاة أ 55 وكلهم شباب، ووكلاء محكمة ب 74 وكلهم شباب، ووكلاء محكمة ب 56 وكلهم شباب، ورؤساء محكمة أ 123 مخضرمون وشباب.

أما فيما يخص أماكن المحامين، فإن بعض المباني المستأجرة لا تليق بدور عدالة وأقولها بكل شفافية، والوزارة تعمل على معالجة ذلك بمرحلة انتقالية باستئجار مبانٍ لائقة، وأما المرحلة الأصلية فهو ما أعلنا عنه وسنعلن عنه إن شاء الله، ولم يؤخرنا إلا أننا نريد أن نصل إلى مبانٍ ودور عدالة على مستوى عالٍ وسنراعي في هذه المباني أماكن للمحامين بما يليق بهم، فهم شركاؤنا في تحقيق العدالة، وهم القضاء الواقف، وأنا أعدكم بهذا وسيكون هناك وبمشيئة الله قاعات وسينتقل القاضي إلى قاعة المرافعة وستكون متاحة ومعلنة للجميع وهذه هي الشفافية وهي علنية الجلسات، ولن تكون المرافعة في مكتب القاضي.

وحول التباين في الأحكام، قال الوزير العيسى: إن هذا الأمر تتجاذبه عدة تفصيلات فالواقعة قد تكون في تصور البعض متحدة مع الواقعة الأخرى لكن من يطلع على الحكم ويتبيّنه يتضح له اختلاف أوجب تباين الحكمين، وكثيراً ما نعجل ونقول: إن هاتين الواقعتين متحدتان، لكن من يتعامل معهما حكماً وتدقيقاً يتضح له أن الواقعتين مختلفتان، والتباين في الأحكام قليل جدًّا مع أننا لا نرضى به لأننا لا يمكن أن نتصور بأن شرع الله في قضيتين متحدتي الوقائع تماماً متباين مختلف.

وفي رد على سؤال حول مكافحة الفساد في كتابات العدل، وهل سيتسحب على المحاكم، أجاب الوزير العيسى: لا أحبذ استخدام مصطلح الفساد ولا مصطلح الإصلاح ولا سيّما في هذا السياق، وإذا حصل شيء منه فهو أخطاء وبعضها يتبين فيما بعد أنها اجتهادات عن حسن نية، وبالتالي نتعامل مع هذه التجاوزات وفق أحكام الشريعة والنظام - ويؤخذ المخطئ بالظاهر وسريرته إلى الله جل وعلا - ولا أخفيكم أنها حالات قليلة جدًّا، وما يتعلق بشمول المحاكم بذلك، فأنا على يقين بأن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل عضو في المجلس الأعلى للقضاء عن طريق وكيل الوزارة لن يدخر المجلس وسعاً في قيامه بمسؤوليته على أكمل وجه، وأؤكد أن قضاءنا على نزاهة عالية ولا أقول هذا ارتجالاً واذهبوا واستطلعوا خارج الحدود لتطلعوا على ما يكتب عن قضاء غيرنا.

وفي مداخلة لصاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت سعود بن عبدالعزيز تحدثت عن بعض القضايا الشائكة والمقاصد والغايات التي توختها الترتيبات التنظيمية، فضلاً عما صدر مؤخراً من أمر ملكي كريم يؤكد على اختصاص الوزارة بتنفيذ التدريب القضائي.

وفي مداخلة عن إنشاء محاكم طبية لإنصاف ضحايا الأخطاء الطبية، وحول الوصية وأن الإنسان إذا أراد توثيقها ترفض في كتابات العدل وتحول إلى المحكمة العليا، قال العيسى: أما إنشاء محاكم طبية فقد قلت بأنه يجوز للمجلس الأعلى للقضاء - عند الاقتضاء - إنشاء محاكم متخصصة أخرى غير المنصوص عليها في نظام القضاء، على أن يوافق عليها من قبل الملك، أما موضوع الوصية فيظهر من سياق كلامكم أن له تفاصيل أخرى، فيحتاج الأمر إلى اطلاعي عليها، ويناسب لو تبعث لي بما عندك من أوراق ووثائق لأطلع عليها.